

قاعدة الخروج من الخلاف مستحب الضوابط والتطبيقات

م.د. محمد كامل شهاب المعموري

معهد اعداد المعلمين الصباحي / بعقوبة

الملخص

من خلال هذا البحث تبين لي: إن قاعدة الخروج من الخلاف لها مستند من النقل وهو أحاديث صحيحة متفق على صحتها كما في قصة عبد بن زمعة التي رواها الإمام البخاري فقد حكم النبي (صلى الله عليه وسلم) لعبد بن زمعة بالولد وإنه أخوه من أبيه لأنه ولد على فراشه ومن ثم أصبح سوده رضي الله عنها أختا له وأمرها بالاحتجاب منه احتياطا وخروجا من الخلاف.

وللقاعدة مستند من الأصول فقد ذكرت تخريجها على قاعدة المصيب من المجتهدين وقاعدة المصلحة- وبينت أن أقسام الخروج من الخلاف هي خمسة وذكرت الموقف من هذه الأقسام من حيث الفعل والاجتناب مع ذكر الأمثلة على ذلك، ثم بينت ان هذا الباب (الخروج من الخلاف) قد يكون مزلقا خطيرا يولج الى الابتداع في الدين او التضيق على الناس لذلك فان القول بالاحتياط والأخذ به يحتاج الى ضوابط ذكرتها مفصلة وان فقهاؤنا قد عملوا بهذه القاعدة وطبقوها في كثير من المسائل المختلف فيها. منها كراهة استعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب عند المالكية مع قولهم بطهارته خروجا من خلاف من قال بنجاسته كالشافعية وغيرها الكثير من المسائل وانما إذ اختتم هذا البحث أوصي بمواصلة الأبحاث حول هذا الموضوع وأمثاله لما له من أهمية في إثبات الأحكام الشرعية .

وختاما نقول: ان الخروج من الخلاف مع مراعاة شروطه وضوابطه، باب عظيم، ودرج جليل، ومسلك مطيب، فهو طريق السالكين ومطية الصالحين وديدن المتقين، يرجى لمن امتطاه السلامة ولمن ولجه دار السعادة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أن الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد

أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وان محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين

وبعد...

فإن من المعلوم أنه لا إنكار في الاجتهادات وان الأمة يسع بعضها بعضا فيما يسوغ فيه الخلاف، ولكن يجب أن لا ننسى أن الاختلافات العلمية تثير جدلا احيانا ، وربما تؤثر في الألفة والتقارب ، ولما كان قطع النزاع في الاجتهادات أمرا صعبا، وكان الخلاف شرا . جاءت هذه القاعدة لتقرر أن الخروج من الخلاف مستحب مع مراعاة شروطه . وهذا تأكيد على أن التقارب هو الأصل، ولذا حرص الإسلام على تسوية الصفوف في الصلاة لئلا تختلف القلوب في الباطن فعلى كثرة ما اختلف الفقهاء في اجتهاداتهم في مسائل الفروع . وعلى قدر تنازع إتباعهم حول هذه المسائل واشتجارهم بل واحترابهم في بعض الأصول تعصبا لأئمتهم بقدر ما كره أولئك الأئمة الأعلام هذا الخلاف وندبو الخروج منه إيثارا لوحدة الأمة وكراهة للاختلاف وقد أكثر أولئك الأئمة العظام من مراعاة الخلاف في اجتهاداتهم بل وعده بعضهم من مصادرهم في الفتوى وامتلأت كتبهم ترجيحا للقدر المتفق عليه بينهم او اختيارا للوجه المشتتمل على الاحتياط تحرزا للدين واطمئنانا لثمرة الاجتهاد (والخروج من الخلاف مستحب) قاعدة عظيمة الشأن جليلة القدر عالية المنزلة بين قواعد هذه الشريعة الغراء نص عليها كثير من فقهاءنا في كتب القواعد حتى قال الإمام السبكي (ومن القواعد ما اشتهر في كلام كثير من الأئمة ويكاد يحسبه الفقيه مجمعا عليه) (١) إن الخروج من الخلاف أولى وأفضل ذلك لان مبناها على الورع والاحتياط في الدين واجتناب الشبهات وطلب براءة الذمة ، مما يترتب عليه سلامة المرء في دينه وعرضه، وذلكم أصل عظيم في شرعنا، ودرب منيف في ديننا، يصل بممطيته الى درك السعادة والامان، والراحة والاطمئنان . ويقول الإمام الشاطبي: (والشريعة مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم والتحرز مما عسا أن يكون طريقا الى مفسدة، فإذا كان هذا معلوما على الجملة والتفصيل فليس العمل عليه ببدع في الشريعة بل هو أصل من أصولها) (٢) لذا كانت هذه القاعدة من أهم قواعد الفقه الإسلامي من حيث تحقيقها الوحدة والاتفاق . فهي من القواعد العظيمة التي يؤسس لوحدة الفقه الإسلامي مع اختلاف الاجتهادات فيه، فهي تربط المذاهب ربطا مرنا لا يلغي تفردها ولا يرفع وحدة أصولها . وقد قمت بتقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

٢

وكما يلي: المبحث الأول: في تعريف الررن من الخلاف واعتباراتها .

المبحث الثاني: في أدلة الخروج من الخلاف ومستنداتها وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في مستنداتها من النقل .

المطلب الثاني: في مستنداتها من الاصول .

المبحث الثالث: في اقسام وضوابط وتطبيقات الخروج من الخلاف، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: في اقسام وضوابط الخروج من الخلاف

المطلب الثاني: في تطبيقات الخروج من الخلاف

الخاتمة: وذكرت فيها ثمره البحث وتوصيات مهمة

اسأل الله تعالى ان يزيدنا من العلم النافع ويوفقنا الى العمل الصالح ويهدينا الى الإخلاص فيه، انه تعالى نعم المجيب .

المبحث الأول: تعريف قاعدة الخروج من الخلاف مستحب واعتباراتها

تعريف قاعدة الخروج من الخلاف باعتبارها مراعاة للخلاف لغة: المراعاة من: راعيت الشيء رعيًا ومراعاة، بمعنى لاحظته محسنا إليه (٣) وقد عرفها ألقهاء: (ذهب كل عالم الى خلاف ما ذهب إليه الآخر) (٤) .

تعريف قاعدة الخروج من الخلاف اصطلاحاً: عرفت بتعاريف كثيرة منها تعريف الإمام الشاطبي: (إعطاء كل واحد من الدليلين ما يقتضيه الآخر او بعض ما يقتضيه) (٥) وعرفها بعض المالكية بأنه (إعطاء كل واحد من الدليلين حكمه) (٦) وجاء في الموسوعة الفقهية (يراد بمراعاة الخلاف: أن من يعتقد جواز الشيء يترك فعله إن كان غيره يعتقد حراماً، وكذلك في جانب الوجوب، يستحب لمن رأى إباحت الشيء أن يفعله إن كان من الأئمة من يرى وجوبه) (٧) ومنها قول ابن عرفه في حدوده: وهي أعمال دليل المخالف في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر. (٨)

ويقال في توضيح التعريف: أن الضمير في (مدلوله) يعود الى الدليل، والضمير في (نقيضه) يعود على المدلول، لأنه أقرب مذكور (٩) وقد أستخدم ألقهاء للتعبير عن هذه القاعدة عبارات شتى منها: الخروج من الخلاف، ومنها كره للخلاف، ومنها مراعاة للخلاف. ومعظم العلماء يأخذون بهذه القاعدة عند توفر شروطها ومنهم الأئمة: الزركشي، والعز بن عبد السلام، والتاج السبكي، والسيوطي، والجهري صاحب المواهب السنية. فبعضهم قال: يستحب أن يراعي المسلم خلاف الأئمة (١٠) وعبر بعض العلماء بان الخروج من الخلاف أفضل من التورط فيه (١١) وبعضهم عبر إن مراعاة الخلاف من الورع (١٢) وهناك علماء لم يأخذوا بها وهم قلة منهم ابن قيم الجوزية (١٣) .

المبحث الثاني: في أدلة الخروج من الخلاف ومستنداتها وفيه: مطلبان: المطلب الأول: في مستنداتها من النقل.

المطلب الثاني: في مستنداتها من الأصول.

المطلب الأول: في مستنداتها من النقل: ومن أدلة قاعدة الخروج من الخلاف :

١- عمل به النبي (صلى الله عليه وسلم) في كثير من المواطن، كما في قصة ولد زمعة التي رواها البخاري ومسلم عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت: (اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي انه ابنه انظر الى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي من وليدته- يعني أمته- فنظر رسول الله الى شبهه فرأى شبهها بيننا بعتبه فقال: هو لك يا عبد بن زمعة. الولد للفراش وللعاهر الحجر- يعني الرجم- واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة فلم تراه سوده قط) (١٤) فمع أنه (صلى الله عليه وسلم) حكم لعبد بن زمعة بالولد، وأنه أخوه من أبيه، لأنه ولد على فراشه، ومن ثم تصبح سوده (رضي الله عنها) أختا له، لكن لما كان هذا الولد متنازع عليه ووجد النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه شبها بعتبه، فأحتمل أن يكون أبنة، ومن ثم تكون سوده (رضي الله عنها) أجنبيه عنه، حينئذ أمرها بالاحتجاب منه، احتياطا وخروجا من الخلاف. (١٥) يقول الإمام ابن العربي رحمه الله: (القضاء بالراجح لا يقطع حكم المرجوح بالكلية بل يجب العطف عليه بحسب مرتبته، لقوله عليه الصلاة والسلام .

(الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سوده) (١٦)

٢- حديث عقبة بن حارث رضي الله عنه: (انه تزوج ابنة لأبي إيهاب بن عزيز فاتته امرأة فقالت: إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج فقال لها عقبة: ما اعلم انك أرضعتني ولا أخبرتني فركب الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالمدينة فسأله فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (كيف وقد قيل) ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره (١٧) يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: قوله (كيف وقد قيل؟) فانه يشعر بان أمره بفراق امرأته إنما كان لأجل قول المرأة أنها أرضعتها، فاحتمل ان يكون صحيحا فيرتكب الحرام، فأمره بفراقها احتياطا على قول الأكثر (١٨) وفي هذا تأصيل لهذه القاعدة الجليلة، وتطبيق لها وإعمال، وتنبيه على ان الخروج من الخلاف درب من دروب الورع والاحتياط وطلب البراءة والسلامة في الدين

٣- قال (صلى الله عليه وسلم) (الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرا لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك ان يواقعها ألا وان لكل ملك حمى إلا ان حمى الله في أرضه محارمه ألا وان في الجسد مضغة إذ صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب) (١٩) .

وفي هذا الحديث قد نبه النبي (صلى الله عليه وسلم) على الخروج من الخلاف ورعا واحتياطاً .

المطلب الثاني: في مستندها من الأصول:

يتردد النظر في معرفة أصل قاعدة الخروج من الخلاف هل يعود أصلها الى المصيب من المجتهدين أم الى المصلحة، وفيما يلي نذكر تخريجها :

أولاً: تخريجها على قاعدة المصيب من المجتهدين وقد ترجم الأصوليون بقولهم: هل كل مجتهد في الفروع الظنية مصيب، أو هناك مصيب واحد؟ وفي ذلك اختلاف على قولين:

الأول: إن كل مجتهد مصيب، وبه قال الإمام أبو الحسن الأشعري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وابن شريح والغزالي (٢٠)

الثاني: إن المصيب واحد فقط، لأن الحق عند الله واحد لا يتعدد، فمن وافقه بعد استفراغ الوسع قيل له مصيب، ومن خالفه قيل له مخطئ معذور، وعلى هذا أكثر العلماء المحققين كالأئمة الأربعة والظاهرية، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١) وبناء على أظهر القولين في إصابة المجتهد وهو أن المصيب واحد فقط. حيث إن مبناه على احتمال أن تكون الإصابة في طرف المخالف فيفوت على المخطئ الأجران كما يفوته إصابة الحكم وترتيب آثاره. ومن هنا حسن الاحتياط بالخروج من الخلاف .

ثانياً: تخريجها على المصلحة

المصلحة لغة: ضد المفسدة

واصطلاحاً: قال الإمام الغزالي: (عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضره) (٢٢) وقال نجم الدين الطوفي (٢٣): (هي السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبارة أو عادة) (٢٤) مشيراً إلى عدم اعتبار الشروط الشرعية للمصلحة. وقد أحسن تعريفها من حيث المعنى الإمام الشاطبي حيث قال: (ما مهم رعايته في حق الخلق من جلب المصالح ودرء المفسدات على وجه لا يستقل العقل بإدراكه على حال) (٢٥) وقال الخوارزمي: (هي المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسدات عن الخلق) (٢٦).

ووجه استدلال على أن قاعدة الخروج من الخلاف من المصلحة باعتبار المناسب للملائم (٢٧) وهو اعتبار جنس (٢٨) الوصف في جنس الحكم فإنه جنس الشبهة مؤثر في جنس الترك والاجتناب وهو ثابت بنص الشارع كما في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) (إن الحلال بين وإن الحرام بين (٢٩) (٠٠٠) (٢٩)

فدل الحديث على أن جنس الشبهات مناسب لاجتنابها واتقائها، لما فيه من درء مفسدة الوقوع في المنهي عنه، فجنس الاشتباه وصف، وجنس الاجتناب حكم، وقد نص الحديث على تأثير جنس الوصف الذي هو الشبهة، في جنس الحكم الذي هو الاجتناب .

وقال العز بن عبد السلام (٣٠): إن المصالح التي أمر الشرع بتحصيلها ضربان:

أحدهما: مصالح الإيجاب

والثاني: مصالح النذب

والمفاسد التي أمر الشرع بدرئها ضربان:

أحدهما: مفاسد الكراهة

الثاني: مفاسد التحريم

والشرع يحتاط لدرء مفاسد الكراهة والتحريم، كما يحتاط لجلب مصالح الندب والاحتياط ويعبر عنه بالورع، كغسل اليدين ثلاثا اذا قام من النوم قبل إدخالهما الإناء، وكالخروج من خلاف العلماء عند تقارب المآخذ (٣١) وذلك ما يعبر عنه بالمصلحة الشرعية، التي هي عماد التشريع . هذا وان الشريعة جاءت لمصالح العباد في المعاش والمعاد، ولا شك ان ذلك لا يتحقق إلا بالنص البين والاجتهاد واليقين .

المبحث الثالث: في أقسام وضوابط وتطبيقات الخروج من الخلاف

و فيه مطلبان: **المطلب الأول: في أقسام وضوابط الخروج من الخلاف**

المطلب الثاني: في تطبيقات الخروج من الخلاف

المطلب الأول: في اقسام وضوابط الخروج من الخلاف

أولا: أقسام الخروج من الخلاف

لقد قسم بعض العلماء كالعز بن عبد السلام والقرافي وغيرهما الخروج من الخلاف الى اقسام:

١- ان يكون الخلاف في التحريم، والإباحة فالخروج من الخلاف بالاجتناب أفضل، ومثاله الاختلاف في حل او تحريم نبيذ الزبيب والتمر الذي لا يسكر قليله، الأولى اجتنابه خروجا من الخلاف (٣٢)

٢- ان يكون الخلاف في الإباحة والوجوب فا الخروج من الخلاف بالفعل مع اعتقاد الوجوب حتى يجزئ عن الواجب

٣- ان يكون الخلاف في الاستحباب والحرمة فالخروج من الخلاف بالترك أفضل

٤- ان يكون الخلاف في الكراهة والوجوب فالخروج من الخلاف بالفعل أفضل، حذرا من العقاب في ترك الواجب، وفعل المكروه لا يضر (٣٣)

٥- ان يكون الخلاف في مشروعية الفعل وعدمها، فالخروج من الخلاف بالفعل أفضل، لان القائل بالمشروعية مثبت لأمر لم يطلع عليه النافي، مثل اختلاف العلماء في مشروعية الفاتحة في صلاة الجنابة .

فالإمام مالك يقول: ليست بمشروعة، والشافعي يقول: هي مشروعة وواجبة، فالورع هنا هو الفعل، لتيقن الخلوص من إثم ترك الواجب على مذهبه وكذلك

مثل البسملة قال الإمام مالك: هي في الصلاة مكروهة، وقال الشافعي: هي واجبة فالورع الفعل. للخروج عن عهدة ترك الواجب على مذهب الشافعي (٣٤)

ثانياً: ضوابط الخروج من الخلاف

هذا الباب قد يكون مزلقاً خطيراً، وباباً يولج منه الى الابتداع في الدين او التضيق على الناس وسلب خاصية التيسير ورفع الحرج في كثير من الأحكام لذلك فان القول بالاحتياط والأخذ به يحتاج الى عدة ضوابط هي

١- ان يكون مأخذ المخالف في المسألة التي يريد الخروج منها قويا فإذا كان ضعيفا فلا يؤبه به كقول ابن حزم بوجوب الفطر على المسافر فلا يقال بأفضلية الفطر مطلقا مراعاة لخلافه، بل الأفضل هو الأيسر (٣٥).

٢- ان القول المعتبر في مشروعية الخروج من الخلاف في مسألة ما هو قول العالم القادر على الموازنة بين الأقوال (٣٦)

٣- هذا العالم ليس له ان يفتي الناس بالاحتياط في كل مسألة، بل الواجب عليه الفتوى بما يدين الله به انه الحق، وهو ما أداه إليه علمه بالدليل واجتهاده في المسائل ولا يفتي بالاحتياط إلا حين يتساوى القولان عنده، فهناك فرق بين فتواه وعلمه لنفسه، فان الشأن في علمه لنفسه أوسع، فله ان يحتاط لنفسه في كثير مما لا يسعه ان يفتي به للناس (٣٧)

٤- ان لا تؤدي مراعاة الخروج من الخلاف الى ترك سنة ثابتة، او خرق إجماع، فمثلا لو قيل ببطلان الصلاة برفع اليدين لم يعبأ بهذا الخلاف لمعارضته للأحاديث الثابتة (٣٨)

٥- ان لا تؤدي المراعاة الى المنع من الاستكثار من عبادة ثابتة فلا ينبغي ترك الاعتمار مراعاة لكراهة المالكية تكرار العمرة في السنة الواحدة، وكراهة الحنفية اعتمار المقيم بمكة في أشهر الحج، فلا تعتبر هذه المراعاة، لكونها يفوت بها خير كثير ثبت فضله بلا تقييد (٣٩)

٦- ألا توقع المراعاة في خلاف آخر، فمحتاج الى الخروج منه فيلزم الدور، مثل كون فصل الوتر أفضل من وصله حيث لم يراعَ خلاف الحنفية حيث قالوا بالوصل، وإن من العلماء من لا يجيز الوصل. (٤٠)

المطلب الثاني: في تطبيقات الخروج من الخلاف

ان الخروج من الخلاف درب من دروب الورع وطلب البراءة والسلامة في الدين. وقد أعمل فقهاؤنا هذه القاعدة وطبقوها في كثير من المسائل المختلف فيها، ومن ذلك: تجديد الماء لمسح الأذنين سنة من سنن الوضوء عند الشافعية أما عند الحنفية فإنه إذا لم يجدد الماء لمسح الأذنين، وإنما مسح بما

- بقي بعد مسح الرأس، فإنه يكون مقيما للسنة ومع ذلك قال الحنفية بأولوية تجديد الماء لمسح الأذنين، خروجاً من خلاف الشافعية في ذلك (٤١)
- استحباب غسل البدن او الثوب إذا أصابه بول او روث من حيوان مباح الأكل عند المالكية (مع قولهم بطهارته)، خروجاً من خلاف من قال بنجاسته وهم الشافعية (٤٢)
- كراهة استعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب عند المالكية (مع قولهم بطهارته) خروجاً من خلاف من قال بنجاسته كالشافعية (٤٣)
- استحباب غسل المني عند الشافعية مع قولهم بطهارته، خروجاً من خلاف من قال بنجاسته (٤٤)
- استحباب الدلك في الطهارة، واستيعاب الرأس بالمشح عند الشافعية، خروجاً من خلاف من اوجب ذلك (٤٥)
- كراهة صلاة المنفرد خلف الصف عند الشافعية، خروجاً من خلاف من أبطله (٤٦)
- كراهة قول المصلي: (سبحان الله) إذا رأى ما يعجبه في الصلاة عند الحنابلة مع قولهم بصحة الصلاة خروجاً من خلاف من أبطل الصلاة بذلك (٤٧)
- لا يشترط عند الحنابلة مباشرة أعضاء السجود للأرض، فلو سجد على ثوب أو كور عمامة ونحو ذلك فلا بأس، غير أنهم قالوا بكراهة ذلك لغير عذر، خروجاً من خلاف من قال بوجوب المباشرة (٤٨)
- استحباب الوضوء عند الحنفية من مس الذكر مع قولهم بعدم النقض بالمشح. خروجاً من خلاف من أوجبه (٤٩)
- استحباب الشرب جالسا خروجاً من خلاف من اوجب الجلوس واعتبر الوقف خاصا بالنبي (صلى الله عليه وسلم)
- ترك أكل اللحوم المستوردة حين اشتباه حالها: نظرا لاختلاف أهل العلم فيها .

من خلال هذا البحث تبين لي: إن قاعدة الخروج من الخلاف لها مستند من النقل وهو أحاديث صحيحة متفق على صحتها كما في قصة عبد بن زمعة التي رواها الإمام البخاري فقد حكم النبي (صلى الله عليه وسلم) لعبد بن زمعة بالولد وإنه أخوه من أبيه لأنه ولد على فراشه ومن ثم تصبح سوده رضي الله عنها أختا له وأمرها بالاحتجاب منه احتياطا وخروجا من الخلاف.

- وللقاعدة مستند من الأصول فقد ذكرت تخريجها على قاعدة المصيب من المجتهدين وقاعدة المصلحة- وبينت أن أقسام الخروج من الخلاف هي خمسة وذكرت الموقف من هذه الأقسام من حيث الفعل والاجتناب مع ذكر الأمثلة على ذلك،

- وذكرت ان هذا الباب (الخروج من الخلاف) قد يكون مزلقا خطيرا يولج الى الابتداع في الدين او التضيق على الناس لذلك فان القول بالاحتياط والأخذ به يحتاج الى ضوابط ذكرتها مفصلة

- وان فقهاؤنا قد عملوا بهذه القاعدة وطبقوها في كثير من المسائل المختلف فيها. منها كراهة استعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب عند المالكية مع قولهم بطهارته خروجا من خلاف من قال بنجاسته كالشافعية وغيرها الكثير من المسائل وأنا إذ اختتم هذا البحث أوصي بمواصلة الأبحاث حول هذا الموضوع وأمثاله لما له من أهمية في إثبات الأحكام الشرعية.

وختاما نقول: ان الخروج من الخلاف مع مراعاة شروطه وضوابطه، باب عظيم، ودرج جليل، ومسلك مطيب، فهو طريق السالكين ومطية الصالحين وديدن المتقين، يرجى لمن امتطاه السلامة ولمن ولجه دار السعادة.

نسال الله الكريم بفضله ومنه ان يلحقنا بالصالحين وان يحشرنا مع المتقين انه سبحانه ولي ذلك ومولاه وصل اللهم وسلم وزد وبارك على نبينا محمد(صلى الله عليه وسلم) وعلى اله وصحبه أجمعين.

Abstract in Arabic.

It is through this research I found out: The base of the controversy out of it a document of transfer which is incorrect sayings on her health, as agreed in the story of Abd ibn Zama as narrated by Imam Bukhari had the rule of the Prophet (peace be upon him) to the child with Abd ibn Zama It his brother from his father because he was born on the bed and then become Souda may Allah be pleased his sister and her Balaanjab it on the safe side and out of the dispute.

- For the base document of the assets reported on the basis of graduation or right of hardworking and a base interest - and

indicated that the sections out of the row are five, according to the position of these sections in terms of the act and the avoidance together with the examples,

- They mentioned that this section (out of the dispute) may be a serious Mzlqa merges to innovation in religion or put pressure on people to say that the safe side and the introduction of tags needs to be mentioned controls detailed

- That our scholars have worked to this rule and applied it in many of the disputed issues. Makrooh including the use of the water when a dog licks it with Maliki as saying a departure from the purity of the dispute said impure Shaafa'is and many other issues and as Am I conclude this research was recommended to continue research on this subject and others like him because of its importance in establishing the legal provisions.

In conclusion, we say: get out of the dispute taking into account the conditions and controls, DOOR great, great trail, and the conduct Mtaib, is the path to walk and ride the righteous and the habit of the pious, please those who carry him safety and happiness of Wallaja House

الهوامش :

(١) ينظر الأشباه والنظائر لابن السبكي ١٢٧/١

(٢) ينظر الموافقات ١١٩/٦

(٣) ينظر القاموس المحيط مادة (رعى) ١٦٦٣/١

(٤) ينظر بصائر ذوي التمييز ٥٦٢/٢

(٥) ينظر الموافقات ٥١٥/٤ بتصرف

(٦) ينظر البهجة في شرح التحفة (٢٢١)، ينظر مقاصد الشريعة ومكارمها ص

١٣٦

- (٧) ينظر الموسوعة الفقهية اختلاف ف ٢١
- (٨) ينظر شرح الحدود لابن عرفه ٣٦٧/١
- (٩) ينظر الأشباه والنظائر للتاج السبكي ١١٠/١ مراعاة الخلاف لعبد الرحمن السنوسي ص ١٣١٤
- (١٠) ينظر المنثور للزرکشي ١٢٧/٢-١٢٨، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦، الفوائد الجنية للفاداني ١٧٠/٢، الأشباه والنظائر للتاج السبكي ١١٤/١، حاشية ابن عابدين ٩٩/١، مراقي الفلاح ص ١١٥
- (١١) ينظر قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ص ٣٦١، الأشباه والنظائر للسبكي ١١١/١
- (١٢) ينظر الفواكه الدواني للنفاوي ٣٥٥/٢
- (١٣) ينظر إعلام الموقعين ٣١٦/٣
- (١٤) رواه البخاري ٢١٢/٥، مسلم ١٧١/٤
- (١٥) ينظر فتح الباري ٢٩٣/٤، مراعاة الخلاف عند المالكية ص ١٠٩
- (١٦) ينظر فتاوى ابن عليش المالكي ٢٠١/١
- (١٧) رواه البخاري ٩٢/١
- (١٨) فتح الباري ٣٩٢ /٤
- (١٩) رواه البخاري ٧٢٣/٣، مسلم ١٢١٩/٣
- (٢٠) ينظر التبصرة ص ٤٩٨، البحر المحيط ٢٤١/٦، فواتح الرحموت ٣٨٠/٢
- (٢١) ينظر مغني المحتاج ٥٠/١، حاشية ابن عابدين ١٢٠/١، مجموع الفتاوى ٤٣١/١٤، التاج والاكاليل لمختصر خليل ١٣٢/٥
- (٢٢) ينظر المستصفى ٣٨٦/٢
- (٢٣) من فقهاء القرن الثامن ولد سنة ٦٥٧ هـ وتوفي سنة ٧١٦ هـ فقيه حنبلي مقدمة شرح الروضة ١٠/١
- (٢٤) ينظر كتاب مراعاة الخلاف ص ٤٥
- (٢٥) ينظر الاعتصام ص ٤١٣
- (٢٦) ينظر كتاب ارشاد الفحول للشوكاني

(٢٧) ينظر مسلم الثبوت ٢١٤/٢ الجنس: هو الشامل لأشياء مختلفة بأنواعها
 والنوع: الشامل لأشياء مختلفة بأشخاصها فكلمة (حيوان) جنس يدخل تحته الحيوان
 المتوحش والإنسان وكلمة (إنسان) نوع يدخل تحته أفراد مثل خالد وزيد

(٢٨) الجنس: هو الشامل لأشياء مختلفة بأنواعها والنوع: الشامل لأشياء مختلفة
 بأشخاصها فكلمة (حيوان) جنس يدخل تحته الحيوان المتوحش والإنسان وكلمة
 (إنسان) نوع يدخل تحته أفراد مثل خالد وزيد

(٢٩) أخرجه البخاري ٧٢٣/٣، مسلم ١٢١٩/٣

(٣٠) ينظر هداية العارفين ٥٨٠/١

(٣١) ينظر قواعد الأحكام ٢٣/٢

(٣٢) ينظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢٦٦/١

(٣٣) ينظر المنثور في القواعد للزرکشي ١٢٨/٢

(٣٤) ينظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢٦٦/١، الفروق للقرافي ٣٦٨/٤، المنثور في
 القواعد للزرکشي ١٢٨/٢

(٣٥) ينظر المحلى ١٣٣/١

(٣٦) ينظر الأشباه والنظائر للسبكي ١٢٨/١

(٣٧) ينظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢٦٦/١

(٣٨) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٧

(٣٩) ينظر الأشباه والنظائر للتاج السبكي ١١٣/١

(٤٠) ينظر بدائع الصنائع ٢٧٠/١

(٤١) ينظر مغني المحتاج ٦٠/١، حاشية ابن عابدين ١٣١/١

(٤٢) ينظر مواهب الجليل ١٣٢/١، الحاوي ٢٤٩/٢

(٤٣) ينظر مواهب الجليل ١٠٣/١، مراعاة الخلاف عند المالكية ص ٣٠٢، الحاوي ٣٠٤/١

(٤٤) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦

(٤٥) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦

(٤٦) ينظر المصدر السابق

(٤٧) ينظر شرح منتهى الأيرادات ٢١٠/١، مغني المحتاج ١٩٦/١

(٤٨) ينظر شرح منتهى الأيرادات ١٩٧/١

(٤٩) ينظر حاشية ابن عابدين ١/١٥٨

قائمة المصادر

- ١- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول محمد بن علي بن محمد الشوكاني ن ١٢٥٥هـ تحقيق محمد سعيد البدري دار الفكر بيروت ط١، ١٤١٢م / ١٩٩٢م
- ٢- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) دار المكتبة العلمية / بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ
- ٣- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) تحرير ومراجعة مجموعة من العلماء في وزارة الأوقاف ط١ (١٤٠٩ هجرية ١٩٨٨م)
- ٤- التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هجرية)، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر بيروت ١٤٠٠ هجرية / ١٩٨٠م
- ٥- حاشية ابن عابدين، محمد أمين عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي (ت ١٢٥٢ هجرية)، مصطفى الباب الحلبى- مصر ١٣٨٦ هجرية / ١٩٦٦م
- ٦- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ابو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠ هجرية)، تحقيق احمد محمد حسين ط١، دار الكتب العلمية - بيروت
- ٧- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هجرية) تحقيق د مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير- بيروت، ط١، ١٤٠٧، ٣ هجرية - ١٩٨٧م
- ٨- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هجرية) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث- بيروت
- ٩- فتح الباري، احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هجرية) تحقيق محمد فؤاد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هجرية
- ١٠- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آباد الشيرازي (ت ٨٢٦ هجرية) المطبعة المصرية، ط٣
- ١١- المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٥٠ هجرية)، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٣ هجرية / ١٩٨٣م
- ١٢- مسلم الثبوت شرح فواتح الرحموت، لمحسب الله بن عبد الشكور (ت ١١١٩ هجرية) مطبعة بولاق- مصر

- ١٣- مغني المحتاج الى معرفة معاني المنهج على متن المنهاج للنووي، محمد الشربيني الخطيب(ت ٧٩٠ هجرية)، دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٣٥٢ هجرية
- ١٤- مواهب الجليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي، ابو عبد الله (ت ٩٥٤ هجرية) دار الفكر- بيروت ط٢، ١٣٩٨ هجرية
- ١٥- شرح منتهى الإيرادات تأليف منصور بن يونس البهوتي- بيروت دار الفكر
- ١٦- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي- بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية
- ١٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه جمع وترتيب- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، طبع تحت اشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين
- ١٨- الموافقات في اصول الشريعة ،تأليف ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز ومحمد عبد الله دراز وعبد السلام عبد الشاني محمد- بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية
- ١٩- الفواكه الدواني، احمد ابن اغنيم المالكي (ت ١١٢٥ هجرية) دار الفكر- بيروت، ١٤١٥ هجرية
- ٢٠- المحلى، علي بن احمد سعيد بن حزم الأندلسي(ت ٤٥٦ هجرية) تحقيق احمد محمد شاكر، دار الفكر
- ٢١- الأشباه والنظائر للسبكي، المؤلف الأمام العلامة / تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي. دار الكتب العلمية .الطبعة الأولى (١٤١١ هـ، ١٩٩١ م)
- ٢٢- بصائر ذوي التميز:العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد أبو الطاهر الفيروز أبادي ،الشيرازي اللغوي الشافعي ، صاحب القاموس ، توفي سنة ٨١٧ هـ المكتبة العلمية بيروت، لبنان.
- ٢٣- الموسوعة الفقهية ،صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت و الطبعة الأولى و مطابع دار الصفاة ،مصر.
- ٢٤- فتاوى ابن اعليش المالكي
- ٢٥- المنثور للزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله ، دار النشر : وزارة الأوقاف الكويت و الطبعة الثانية و تحقيق : د.تيسير فائق احمد محمود.
- ٢٦- مراعاة الخلاف لعبد الرحمن السنوسي، محمد أحمد تقرون ،الطبعة الأولى ،١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م و دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- ٢٧- الفوائد الجنية للفاداني

- ٢٨- مراقي الفلاح بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي، توفي ١٠٦٩ هـ، دار المعرفة بيروت، لبنان .
- ٢٩- مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية: محمد أحمد ثقرون، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- ٣٠- الفروق للقرافي .
- ٣١- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ولإسماعيل باشا بن محمد البغدادي (توفي ١٣٣٩ هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية، اسطنبول، ١٩٥١ م .
- ٣٢- الاعتصام والإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أشاطبي، حقق وخرج احاديثه أ.د. مصطفى أبو سليمان الندوي، دار الخامي ط١ لسنة ١٤١٦ هـ
- ٣٣- مقدمة شرح الروضة
- ٣٤- المنثور في القواعد للزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، دار النشر وزارة الأوقاف، الكويت ١٤٠٥ هـ الطبعة الثانية، تحقيق: د. تيسير فائق احمد محمود.
- ٣٥- مقاصد الشريعة ومكارمها للفاسي. الصقلي أبي عبد الرحمن محمد بن محمد الفاسي المالكي توفي ٣٣٧ هـ .
- ٣٦- اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الازهرية، مصر ١٣٨٨ هـ، ١٩٦٨ م.
- ٣٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع علاء الدين الكاساني دار الكتب العربي، بيروت ١٩٨٢ م
- ٣٨- التاج والأكالييل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف ابن أبي القاسم العبدري، ط٢، دار الفكر بيروت ١٣٩٢ هـ.
- ٣٩- البهجة في شرح التحفة تأليف علي بن عبد السلام دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م ط١، تحقيق محمد بن عبد القادر شاهين.